

**المحددات العلمية لتقدير
أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية
"دراسة تحليلية"**

إعداد

أ.د/ محمد حسن رسمي د/ عبد الحميد عبد الفتاح شعلان

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة بنها

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة بنها

محمد حسين غنيم دغيمان

المحددات العلمية لتقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية دراسة تحليلية

إعداد

أ/ محمد حسن رسمي د/ عبد الحميد عبد الفتاح شعلان محمد حسين غنيم دغيمان
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية - جامعة بنها كلية التربية - جامعة بنها

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة البحث :

يعتبر تقدير الأداء أحد وظائف إدارة الموارد البشرية ذات المبادئ والممارسات العلمية المستقرة، ومع ذلك تعاني الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من مشاكل خاصة بعملية التقييم؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل أنظمة تقييم الأداء والتي تعزى إلى مشاكل في أنظمة التقييم ذاتها وأخرى خاصة بالمديرين القائمين على عملية التقييم.
وعلى هذا تعتبر عملية تقييم الأداء بأنها عملية ذات أبعاد متداخلة ومعقدة، وكثيراً ما تغيب عن أذهان الممارسين، وقد زاد غياب الوعي المدرك لتلك الأبعاد للعملية التنفيذية وبالتالي كان من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة، من هنا جاء البحث عن المحددات العلمية لعملية تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية في الوقت الحاضر وسبل مواجهة المعوقات التي تواجهها أو نحوه بينها وبين تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية^(١).

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة في السؤال الرئيس التالي:
ما المحددات العلمية في مجال تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية في الوقت الحاضر؟

ويترافق عنده التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نعني بتقييم أداء العاملين؟
- ما أهمية تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟

- ما أهم عناصر عملية تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- ما أهم المعايير التي يمكن أن تستند إليها عملية تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- ما أهم أهداف تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- ما أهم خطوات تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- ما أهم طرق تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- ما مشكلات تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية؟
- كيف يمكن مواجهة هذه المشكلات على ضوء أهداف المؤسسة التعليمية؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالي تحديد المحددات العلمية لتقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية في الوقت الحاضر وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على ماهية بمتى قيم أداء العاملين وأهميته.
- التعرف على أهم عناصر عملية تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- الوقوف على أهم المعايير التي يمكن أن تستند إليها عملية تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- الوقوف على أهم أهداف تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- الكشف عن أهم خطوات تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- التعرف على أهم طرق تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- الوقوف على مشكلات تقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية.
- تحديد السبل التي يمكن توظيفها في مجال مواجهة هذه المشكلات على ضوء أهداف المؤسسة التعليمية.

منهج البحث :

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي حتى يحقق أهدافه العلمية ويجيب عن تساؤلاته البحثية.

ثانياً: ماهية تقييم أداء العاملين وأهميته :

يعرف تقييم الأداء على أنه : الإجراءات التي تساعده في تجميع مراجعة، مشاركة إعطاء واستخدام المعلومات المجتمعية من حول الأفراد لغرض تحسين أدائهم في العمل^(١)، وهناك من يعرّفه على أنه : قياس مدى قيام العاملين بالوظائف المسندة إليهم وتحقيقهم للأهداف المطلوبة منهم، ومدى تقدّمهم في العمل، وقدرتهم على الاستفادة من فرص الترقى وزيادة الأجر^(٢)، في حين يأتي آخر ويرى أن تقييم الأداء يعد بمثابة عملية يتم بموجبها تقدير جهود العاملين بشكل منصف وعادل لتجري مكافأتهم بقدر ما ي عملون وينتجون، وذلك بالاستناد إلى عناصر ومعدلات يتم بموجبها مقارنة أدائهم تحديد مستوى كفاياتهم في العمل الذي ي عملون به^(٣)، ويأتي رابع ويرى أن تقييم الأداء عبارة عن : نظام رسمي مصمم من أجل قياس وتقييم أداء وسلوك الأفراد أثناء العمل، وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة والمنتظمة لها السلوك والأداء ونتائجها، وخلال فترات زمنية محددة ومتعددة. ويجري في نهاية الملاحظة تقدير جهد ونشاط سلوك وبالتالي كفاءة كل فرد وجهده، وبشكل موضوعي دون تحيز، لتجري في النهاية مكافأة الفرد بقدر ما ي عمل وينتج وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائه للعمل على تقاديمها مستقبلاً ويمكّنه من أداء عمله بفعالية، وذلك من أجل مصلحته ومصلحة المنظمة التي ي عمل فيها والمجتمع عامة^(٤).

وعلى هذا فإن تقييم الأداء يمكن النظر إليه على أنه : عبارة عن عملية مهمة تُفذها الإدارات في مختلف أشكال المؤسسات، وتحرص على أن تشمل كافة المستويات التنظيمية في المؤسسة، فتبدأ من عند الإدارة العليا وتنتهي بالعاملين في كافة الأقسام، ويعتمد نجاح تقييم الأداء في تحقيق الهدف الخاص به على تنفيذه بطريقة دقيقة ونظامية عن طريق تعزيز دور مشاركة كافة الأطراف المرتبطة بهذه العملية.

وتعتبر عملية تقييم الأداء تحديد مدى كفاءة الفرد إحدى سياسات إدارة الأفراد والتي لا غنى عنها، نظراً لفوائد التي تعود من وراء تطبيقها على أسس سليمة تتواافق فيها الموضوعية قدر الإمكان، و بعيدة عن التمييز والمحسوبيّة، وعلى هذا يمكن أن تمثل أهمية تقييم أداء العاملين في المؤسسة التعليمية في الأمور التالية^(٥):

- ١- الروح المعنوية: إن جو من التفاهم والعلاقات الحسنة يسود العاملين ورؤسائهم عندما يشعرون أنّ جهدهم وطاقتهم في تأديتهم لأعمالهم هي موضوع تقدير واهتمام من قبل

- الإدارة، وأن هدف الإدارة الأساسي من وراء التقييم هو معالجة نقاط الضعف في أداء الأفراد على ضوء ما يظهره التقييم، كما أن اعتماد الترقية والعلاوات والتقدّم على قياس الكفاءة والجدرة في العمل. وبناءً على تقييم موضوعي عادل لأداء الفرد سيخلق الثقة لدى المرؤوسين برؤسائهم وبالإدارة، كل ذلك مما يدفع الفرد من أن يقدم على العمل راضياً وباستعداد وجداً، وما الروح المعنوية هي ذلك الاستعداد الوجدي نحو العمل والذي يساعد العاملين على زيادة الإنتاج وإجادته دون أن يقضيه مزيداً من الجهد والتعب.
- ٢- إشعار العاملين بمسؤولياتهم: عندما يشعر الفرد أن نشاطه وأداءه هو موضوع تقييم من قبل رؤسائه المباشرين، وأن نتائج هذا التقييم سيتربّط عليهما اتخاذ قرارات هامة على مستقبله في العمل فإنه سوف يشعر بمسؤوليته تجاه نفسه والعمل معاً، وسوف يبذل جل جهده وطاقته التي يملكتها لتلدية عمله على أحسن وجه لكسب رضا رؤسائه.
- ٣- ضمان عدالة المعاملة: حيث تضمن إدارة المؤسسة عند استخدامها أسلوباً موضوعياً لتقييم الأداء أن ينال الفرد ما يستحقه من ترقية أو علاوة أو مكافأة على أساس جهوده وكفاءاته في العمل، كما تضمن للإدارة معاملة عادلة ومتقاربة لكافة العاملين، كما أن تقييم العاملين يقلل من إغفال كفاءة العاملين من ذوي الكفاءات والذين يعملون دون ضجيج وبصمت عادة.
- ٤- الرقابة على الرؤساء: إذ أن تقييم الأداء يجعل الإدارة العليا في المؤسسة قادرة على مراقبة جهود الرؤساء وقدراتهم الإشرافية والتوجيهية من خلال نتائج تقارير الكفاءة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومرجعتها، ومن خلال ذلك يتثنى للإدارة العليا تحديد طبيعة معاملات الرؤساء للمرؤوسين ومدى استفادتهم من التوجيهات المقدمة لهم من قبل رؤسائهم.
- ٥- استمرار الرقابة والإشراف على العاملين: إذ أن الوصول إلى نتائج موضوعية من خلال تقييم أداء العاملين يتطلب وجود سجل خاص بكل فرد يسجل فيه القائمون على عملية التقييم ملاحظاتهم على الأداء بشكل مستمر وهذا العمل يتطلب من الرؤساء ملاحظة ومراقبة أداء مرؤوسيهم باستمرار ليكون حكمهم على أساس موضوعية.

٦- تقييم سياسات الاختيار والتدريب: حيث تعتبر عملية تقييم الأداء بمثابة اختبار للحكم على مدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في اختيار وتدريب العاملين، بما يشير إليه مستوى تقييم الأداء، فإذا دلت تقديرات الكفاءة على معدلات مرتفعة باستبعاد العوامل المؤثرة الأخرى، يعتبر هذا دليلاً على سلامة وصحة الأسلوب المتبعة لاختيار العاملين وتعيينهم إلى جانب تقييم البرامج التربوية ومعرفة مدى استفادة العاملين منها، وذلك لتحديد التغرات والعمل على تفاديهما في المناهج والبرامج التربوية المراد تنفيذها في المستقبل.

ثالثاً : عناصر تقييم أداء العاملين ومعاييره :

يُعتبر تقييم الأداء نظاماً يحتوي على مجموعة من العناصر التي تُساهم في تفسيره، ويمكن عرض هذه العناصر على النحو التالي^(٣) :

١- تحديد الهدف: هو الغرض الذي تهتمّ الإدارة بتطبيقه؛ عن طريق تقييم الأداء الذي يشمل جمع البيانات المناسبة لهذه العملية من أجل تحقيق أهداف عديدة مثل: توفير المعلومات للموظفين حول جودة أدائهم في العمل من أجل تطوير الأداء الخاص بهم للأفضل.

٢- تحديد مستوى الرواتب : التي من الممكن أن يحصل عليها الموظفون مقابل أدائهم في العمل.

٣- دراسة الوظيفة : التي من الممكن نقل الموظف لها في المستقبل، أو التخلّي عن موظف في حال لم يكن ضمن المستوى المطلوب للعمل.

٤- تحديد نقاط التقصير في أداء الموظف : من أجل مساعدته على تمية مهاراته؛ عن طريق تقديم التدريب المناسب له.

٥- اختيار المسئول عن عملية تقييم الأداء : ويشمل ذلك تنفيذ التقييم من خلال أحد العناصر المكونة لبيئة العمل، وهي المدير أو العاملين أو زملاء العمل؛ أي تقييم العاملين بعضهم بعضاً أو الاعتماد على لجنة تقييم الأداء.

٦- تحديد الوقت الخاص في تقييم الأداء: هو اختيار الوقت الذي ستُنفذ فيه عملية تقييم الأداء، وغالباً تهتمّ المؤسسات في تنفيذها بنهاية السنة، ولكن يؤدي ذلك إلى صعوبة تطبيقها بسهولة؛ بسبب ضيق الوقت لتنفيذ هذه العملية.

- ويعتمد تقييم الأداء على مجموعة من المعايير التي تساعده على اختيار طريقة التقييم المناسبة لها، ويمكن عرض هذه المعايير على النحو التالي^(٤):
- ١- **المعايير الشخصية:** هي التركيز على قدرات العاملين في تحقيق الذات، والعطاء، وتطور الشخصية خلال العديد من المواقف التي تواجههم؛ حيث إن الشخصية تعدّ عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح الأداء في العمل، ولكن من الصعب تقييم العوامل الخاصة بها للأسباب الآتية:
 - عدم وضوح العبارات المستخدمة في وصف الشخصية، فینتاج عن ذلك ظهور تقييم غير صادق وبعيد عن الموضوعية.
 - لا يوجد اتفاق حول المعايير الخاصة في تقييم الشخصية.
 - تقييم الأداء بالاعتماد على الشخصية ينقل الجانب الشخصي الخاص في الموظف، وليس الجانب العملي.
 - ٢- **المعايير الخاصة بالنتائج:** هي الخلاصة النهائية والمترتبة مع الأداء، وتعُد غالباً الهدف الرئيسي للتقييم وتتميز بسهولة قياسها؛ لأن الأرقام الخاصة بها مختصرة، مثل قيمة الدخل، ووحدات الإنتاج، ويعتمد تقييم معايير النتائج على استخدام العوامل التالية^(٥):
 - **الكمية:** هي حجم المهام المنجزة مقارنة مع المهام المتوقعة.
 - **التكلفة:** هي تحديد تكاليف الوصول إلى النتائج مقارنة مع التكاليف المتوقعة.
 - **الجودة:** هي نوعية المهام المنجزة مقارنة مع المهام المتوقعة.
 - **الوقت:** هو تحديد إنجاز المهام بالمدة الزمنية المخصصة لها، أو معرفة التأخير الذي ظهر في إنجازها.
 - ٣- **معايير السلوك:** هي منع السلوك في العمل وهي معايير خاصة في التقييم لا تقل أهمية عن غيرها من المعايير الأخرى، ولكن ليس من الممكن قياس المعايير الخاصة في السلوك بموضوعية إلا أن تقييمها من العمليات السهلة، ويمكن عرض معايير السلوك على النحو التالي^(٦):
 - **الاتصال:** هو تحليل وجود مهارات خاصة في الاتصال عند الموظف، وتساعده على التعبير عن أفكاره بطريقة واضحة، وتعزز من فعالية تواصله مع العاملين الآخرين.

▪ التخطيط: هو معرفة قدرة الموظف على إعداد خطة العمل.

▪ التنظيم: هو دراسة مدى قابلية الموظف على إنجاز نشاطات العمل بشكل يومي، وتحديد قدرته على تنظيم عمله وفقاً للموارد المتاحة لذلك.

▪ تحديد الأولويات: هي قدرة الموظف على وضع أولويات لتهاجمه في العمل.

رابعاً : أهداف تقييم الأداء وخطواته :

١- اختيار العاملين المناسبين لأداء الأعمال بما يتناسب مع مؤهلاتهم وتوزيع العمل عليهم حسب قدراتهم ومهاراتهم.

٢- توفير أساس موضوعية وعلمية لترقية الأفراد كمنح المكافآت، والحوافز لهم بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

٣- الكشف عن الحاجات التدريبية وتحديد أنواع البرامج وتطويرها.

٤- مساعدة المشرفين على ملاحظة المرؤوسين ومراقبة أدائهم بشكل دقيق مما يساعد في تنمية وتطوير أدائهم.

٥- اكتشاف الأفراد المؤهلين أكثر من غيرهم لاشغال مناصب قيادية.

٦- رفع معنويات العاملين.

٧- يعتبر أداة أو وسيلة لتقويم ضعف العاملين واقتراح إجراءات لتحسين هذا الأداء.

٨- تؤدي نتائج التقييم إلى إجراءات لتعديل الرواتب والأجور للعاملين^(١).

أما عن خطوات تقييم الأداء فيمكن عرضها على النحو التالي :

١- تحديد معايير الأداء: يجب تحديد المعيار الملائم والمناسب للأداء الفعال وذلك يختلف باختلاف مواصفات العمل وشروطه، وهناك بعض الخصائص الواجب توفرها في المعيار المحدد وهي^(٢):

أ) الصدق: يجب أن يعبر المعيار عن الأمور التي يتطلبها الأداء الكفاء للعمل.

ب) الثبات: أي يضم المعيار جانب من الاستقرار والتوافق، أي حصول الفرد على نفس التقديرات عندما يكون أداؤه ثابتاً أما عندما يكون مختلفاً فإن نتائج القياس تكون مقلوبة.

ج) التمييز: أي مدى قدرة المعيار على التفرقة بين المستويات المختلفة للأداء، وذلك من أجل تعيير الجهد لغرض استخدام النتائج المترتبة على هذا التمييز في الأجر والرواتب وغيرها.

د) القبول: يجب أن تكون المعايير مقبولة من قبل الأفراد العاملين والمعيار المقبول هو المعيار العادل والذي يعكس الأداء الفعلي للأفراد.

هـ) سهولة الاستخدام: أي سهولة استخدام المقياس ووضوحه، وكذلك أن يكون الوقت المناسب لاعتماده مقبولاً ومناسباً.

٢- قياس الأداء: وهذه الخطوات تتعلق بجميع المعلومات حول الأداء الفعلي، وهناك أربعة مصادر للمعلومات تستخدم لقياس الأداء الفعلي هي^(١٣):

أ) ملاحظة الأفراد العاملين.

ب) التقارير الإحصائية.

ج) التقارير الشفوية.

د) التقارير المكتوبة.

خامساً: طرق تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية :

يوجد في الفكر الإداري نوعان من الطرق التي يمكن استخدامها من قبل إدارة المؤسسة التعليمية في مجال تقييم أداء العاملين بها وهما :

▪ الطرق التقليدية.

ويمكن عرضهما على النحو التالي^(١٤):

١-الطرق التقليدية لتقدير أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية:

ويدرج تحتها:

أ) طريقة التقييم ببحث الصفات أو الخصائص :

تركز هذه الطريقة على تحديد مجموعة من الصفات، مثل التعاون مع الرؤساء والزملاء والمرؤوسين، والانتظار في مواعيد العمل، والسرعة والدقة في أداء العمل، والمبادرة، والالتزام،

وتحمل المسؤولية، والقدرة على حل المشكلات، وغيرها من الصفات ويتم إعطاء وزن لكل صفة من هذه الصفات، ويقوم الرئيس المباشر بإعطاء الفرد تقديرًا معيناً، بحسب توفر كل صفة من تلك الصفات في الفرد، ثم تجمع تلك التقديرات، ويصبح ممثلاً للمستوى الذي يعتقد القائم بالتقدير أنه يمثل مستوى أداء الفرد. ورغم أن هذه الطريقة تتميز بالبساطة والسهولة، إلا أنه يعاب عليها افتقادها للناحية الموضوعية، واستنادها إلى التقدير الشخصي^(١٥).

ب) طريقة التوزيع الإجباري :

ترمي هذه الطريقة إلى التخلص من التحيز الشخصي في عملية التقدير والميل إلى إعطاء تقديرات عالية أو منخفضة لمعظم المرؤوسين. لذلك تلزم بعض المنشآت الرؤساء المباشرون توزيع تقديراتهم على الأفراد بما يقابلي مع التوزيع التكاري العادي distribution normal، ويقضي هذا التوزيع بأن يكون التفاوت في القدرات بين أفراد المجموعة العادبة بالنسبة التالية^(١٦):

- ١٠% من مجموعة الأفراد تتوفر لديهم قدرات بدرجة كبيرة جداً.
- ٢٠% من مجموعة الأفراد تتوفر لديهم قدرات بدرجة كبيرة.
- ٤٠% من مجموعة الأفراد تتوفر لديهم قدرات بدرجة متوسطة.
- ٢٠% من مجموعة الأفراد تتوفر لديهم قدرات بدرجة قليلة.
- ١٠% من مجموعة الأفراد تتوفر لديهم قدرات بدرجة قليلة جداً.
- ويلزم الرؤساء المباشرون بتوزيع تقديرات على المرؤوسين وفقاً للتوزيع السابق.
- أي اختيار ١٠% بدرجة امتياز، ٢٠% بدرجة جيد، ٤٠% بدرجة مقبول، ٢٠% بدرجة ضعيف، ١٠% ضعيف جداً، ولكن الواضح أن هذه الطريقة لا تصلح في حالة وجود عدد قليل من المرؤosisين.

ج) طريقة الترتيب العام :

وتمثل هذه الطريقة في قياس الرئيس بترتيب مجموعة المرؤosisين ترتيباً تنازلياً وفقاً للأداء العام للعمل Over-all Performance، وليس بناء على مجموعة الخصائص أو الصفات الشخصية، وهذا يعني أن الأساس هنا هو ملاحظة فاعلية العمل الكلي لكل مرؤوس حيث يعطي

تقديراً واحداً لأداء المرؤوسين، مثل : ضعيف - متوسط - جيد - ممتاز ، ويعاب على هذه الطريقة أيضاً عدم الموضوعية واعتمادها على التقدير الشخصي ، كما أن هذه الطريقة لا تهتم بخصائص أو عوامل محددة في أداء الفرد ، ولكنها تقوم بتقييمه ككل .

كما يؤخذ على هذه الطريقة أيضاً أنها لا تسمح بمقارنة العاملين في مجموعات مختلفة حيث لا يتوافر أساس واضح لبيان ما إذا كان أفضل فرد في أحد المجموعات ، مساوياً لأفضل فرد في مجموعة أخرى ، أو أحسن أو أضعف منه^(١٦) .

د) طريقة المقارنة بين العاملين :

وهي تشبه الطريقة السابقة وتعرف أحياناً بمقارنة أزواج من العاملين ، حيث يقوم الرئيس بمقارنة كل فرد في المجموعة ، مع كل فرد من الأفراد الباقيين ، وتتأسّب هذه الطريقة المجموعات الصغيرة ، حيث تقل فعاليتها كلما زاد عدد أعضاء المجموعة ، لطول الوقت الذي تستغرقه من ناحية ولصعوبة المقارنة من ناحية أخرى .

هذه الطريقة لا تخدم أغراضها أخرى ، مثل أغراض الترقية والنقل والتدريب ، لعدم توافر أساس المقارنة . وقد يقتصر الغرض من استخدامها على اختيار فاعلية سياسات الاختيار والتعيين^(١٧) . ويلاحظ على الطرق السابقة : الحكم مطلق فيها للمقيم وهذا يترتب عليه أخطاء عامة يقع فيها المقيمون عند التقييم الشخصي لأداء الأفراد ، لأن المقيم إنسان معرض للخطأ في أي وقت ولا يمكن عزل ذاتيته في عمله كمقيم أو أي عمل آخر .

ومن الأخطاء المعروفة في هذا المجال مالي^(١٨) :

أ) تأثير شخصية المقيم وطريقة تفكيره ودافعه في تقييم الأفراد : فقد يميل المقيم إلى التشدد أو التساهل في التقييم ، وقد يكون دافعه في - ذلك - منح فرصة للأفراد للحصول على العلاوة أو الترقية ، أو إعطاء انطباع جيد عن نفسه للأفراد ، أو الخشية من مواجهة المرؤوسين ، في حالة إعطاء تقدير ضعيف

ب) التعميم في صفة واحدة : بمعنى ميل المقيم لإعطاء تقدير مرفق للفرد في جميع الخصائص وجوانب العمل ، نتيجة لامتيازه في صفة واحدة ، أو جانب واحد من جوانب العمل .

ج) تأثير الحادثة، فمن المفترض أن يلاحظ الرئيس أداء المرؤوس على مدار السنة، حتى يتمكن من التقييم السليم لأدائه، ولكنه قد يتأثر المقيم - في ملاحظته لأداء المرؤوس - بالفترة الأخيرة قبل إجراء التقييم، فالفرد يتذكر عادةً بوضوح الواقع القريب، وينسى الأحداث البعيدة.

د) التحيز الشخصي للمقيم : بمعنى أن بعض الرؤساء يتحيزون ضدـ أو معـ بعض المرؤوسيـن، وقد يكون هذا التحيز السليم أو الإيجابي، بسبب العلاقات بين الرئيس والمرؤوسيـن، أو بسبب النوع أو العقيدة أو السن، مما يعوق التقييم عن تحقيق أهداف المؤسسة.

هـ) التشابه بين الرئيس والمرؤوس : حيث يؤدي التشابه في الخصائص بين الرئيس والمرؤوس، إلى ميل الرئيس إلى إعطاء المرؤوس تقديرًا أعلى مما يستحق.

ويمكن إيجاز سلبيات الطرق التقليدية فيما يلي (٢٠) :

- التقييم يخضع للتقدير الشخصي، ولا يستند إلى أساس موضوعية.
- يركز على السمات الشخصية للأفراد، بدلاً من التركيز على الأهداف الممكن قياسها للأداء.
- ضعف فاعليتها في إفادة المرؤوس، ومساعدته على أداء عمله بطريقة أفضل.
- تشجع هذه الطرق العامل غير الناضج Immature على الاستمرار في عدم نضجه والحد من قدرات العامل الناضج Mature، وعدم استخدامها أو استغلالها.
- تفترض وجود مجموعة من الصفات المحددة، التي تشكل أفضل سلوك إداري، وهو افتراض غير سليم، حيث أن الوظائف الإدارية تختلف فيما بينها من حيث الصفات الشخصية والنفسية المطلوبة لكل منها.

٤- الطرق الحديثة في مجال تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية :

ونظرًا للانتقادات التي وجهت إلى طرق التقييم التقليدية، فقد توصل رجال الفكر الإداري إلى مجموعة من الطرق الحديثة التي تفادى هذه العيوب أو تقلل منها ومن هذه الطرق ما يلي (٢١) :

(أ) طريقة الاختيار الإجباري choice Forced

وهي طريقة تقوم على عدد من العبارات التي تصف أداء العمل، حيث يتم توزيع هذه العبارات في مجموعات، عادة ما تكون عبارات ثنائية تعبّر عن نواحي إيجابية أو سلبية توفر المعاني الموضوعية ذات العلاقة المباشرة بالعمل، وتحتار القائم بعملية التقييم من كل مجموعة العبارة التي يرى أنها تتطابق على أداء الفرد الذي يقوم بتقييمه، ثم تقوم جهة أخرى محايدة لها شفارة سرية خاصة بتقييم العبارات بعملية التقييم، وتمتاز هذه الطريقة بقلة التحيز من جانب القائم بعملية التقييم، لكنها تواجه عدة صعوبات أهمها^(٢٢):

- صعوبة المحافظة على سرية الشفارة.
- صعوبة تصميم العبارات المستخدمة كمعايير للأداء علمًا وأن العبارات من هذا النوع تحتاج إلى خبرات كبيرة.

ويضاف إلى ذلك عدم صلاحية هذه الطريقة في معاونة المرؤوسين على التغلب على نواحي القصور في أدائهم، وتطور قدراتهم، بمعرفة الرئيس.

(ب) طريقة الأحداث الحرجة Incidents Critical

وتكون من خلال رصد الأحداث الحرجة، وهي تلك الأحداث الهامة غير المتكررة في أداء كل فرد قد يكون بعضها إيجابيا وبعضها الآخر سلبيا، ومن خلال ضبطها وتحليلها تتضح الصورة العامة عن الأداء الكلي للفرد، والأساس في هذه الطريقة هو تجميع عدد من الواقع التي تسبب في نجاح أو فشل العمل ويطلب من الرئيس المباشر أن يلاحظ أداء المرؤوسين، ويقرر ما إذا كانت أي من الواقع تحدث منهم أثناء أدائهم لعملهم^(٢٣)، ويتم اكتشاف مثل هذه الحوادث الجوهرية من خلال دراسة سلوك الأفراد أثناء العمل بعد ذلك ترتيب مثل هذه الأحداث المجمعة حسب تكرارها أو أهميتها ثم تعطى أوزان لكل منها، بحيث تكون أساسا لعملية التقدير. وفي بعض الأحيان قد تترجم هذه الواقع المسجلة إلى خصائص أو سمات معينة مثل المقدرة التعليمية، الاعتمادية، القدرة على العمل، المسؤولية والمبادرة ... وغيرها.

ولعل أهم مميزات هذه الطريقة : تركيزها على تقييم أداء العامل، والاعتماد على الواقع الموضوعية، وذلك بخلاف الطرق التقليدية التي كانت تركز على السمات الشخصية للأفراد، كما تفادى هذه الطريقة الاعتماد على ذاكرة الرئيس، والتي تتأثر غالباً بالأحداث القريبة حيث يقضي هذا البرنامج بتسجيل الوثائق فور حدوثها، كما أنها من ناحية أخرى - تتضمن الجوانب الإيجابية في سلوك وتصرفات الفرد، مما يساعد الرئيس على استخدام الأساليب المرتبطة بدعم نواحي القوة، وتوجيه الفرد لتفادي نقاط الضعف.

ج) طريقة التقييم المشتركة :

تقوم على أساس قيام كل فرد من أفراد جماعة العمل، بتقييم كل من أعضاء الجماعة بطريقة الاقتراع السري، وبدون أي اعتبار للمركز الإداري. وعلى ذلك فإن تقييم الفرد يتم بمعرفة زملائه ورؤسائه ومرؤوسيه. وتتميز هذه الطريقة بالخصائص التالية (٤) :

- اشتراك الرؤساء والمرؤوسين والزملاء في عملية التقييم.
- اشتراك القائمين بعملية التقييم في اختيار وتحديد الصفات موضوع التقييم.
- تعرف كل مشارك على نتائج عملية التقييم، والإفادة منها.
- رقابة المشاركين في التقييم على الأغراض التي تستعمل فيها نتائج التقييم.

د) طريقة تقييم الأداء باستخدام أسلوب الإدارة بالأهداف :

تهتم جميع الطرق السابقة بتقييم أداء العاملين في فترات سابقة، أما أسلوب الإدارة بالأهداف فيتجه إلى الاهتمام بأداء المستقبل، إلى جانب الأداء في الماضي. ويتم ذلك من خلال مشاركة كل من الرئيس والمرؤوس في تحديد الأهداف والواجبات، التي سيقوم المرؤوس بتحقيقها، وقيام المرؤوس بالتقدير لنفسه، على ضوء ما أجزأه خلال فترة زمنية معينة والتعرف على نواحي القصور، وكيفية مواجهتها، تمهيداً للاتفاق مع الرئيس على برنامج جديد يتضمن أهدافاً أخرى، وواجبات محددة لفترة أخرى مقبلة (٥)، ومن أهم المقومات الأساسية للإدارة بالأهداف، وبصفة خاصة في مجال تقييم الأداء ما يلي (٦) :

- موافقة الأطراف المعنية المشرف والمرؤوس على معايير القياس وتقييم الأداء.

- المشاركة الجماعية بين المشرف والمرؤوس في وضع المهام الأساسية ومجالات مسؤولية عمل الفرد.
- يضع الفرد بنفسه أهداف الأداء قصيرة الأجل بالتعاون مع رئيسه، أما دور الرئيس فهو توجيه عملية وضع الأهداف وذلك من أجل ضمان ارتباط هذه الأهداف بأهداف واحتياجات المؤسسة المختلفة^(٢٧).
- يتم عقد لقاء مشترك بين الرئيس والمرؤوس بين الحين والآخر لتقدير تحقيق الأهداف السابق تحديدها، وفي أثناء هذه الاجتماعات يتم وضع أو تعديل أهداف خاصة بالفترات القادمة.
- في ظل الإدارة بالأهداف يلعب المشرف دوراً كبيراً في مساعدة مرؤوسيه، فهو يحاول يومياً مساعدة مرؤوسيه في تحقيق الأهداف الموضوعة. أنه ينصح ويوجه لتجنب المشاكل التي تعيق التنفيذ، ومن ثم يزداد دوره في مساعدة المرؤوس على تحقيق الأهداف أكثر من دوره في الحكم على الأداء المحقق.
- ترتكز عملية التقييم على الإنجازات المحققة لا على السمات والمميزات الشخصية.
- يعتبر مدخل الإدارة بالأهداف والذي يعتمد على المشاركة الجماعية في وضع الأهداف من المداخل الملائمة للعاملين في الوظائف الفنية، المهنية، الوظائف الإشرافية والإدارية بالنسبة لهذه الوظائف يصبح من الممكن على الفرد المساهمة في وضع أهداف عمله، معالجة المشروعات الجديدة، التوصل إلى طرق جديدة لحل المشاكل.
- ويمكن القول أن لطريقة الإدارة بالأهداف مزايا عديدة من بينها ما يلي^(٢٨):
- الأخذ ببدأ المشاركة في وضع الأهداف يدفع الفرد ليبذل قصارى جهده لتحقيق هذه الأهداف.
- التركيز على الأداء وليس على السمات الشخصية، كما أن التركيز يتم بالنسبة للحاضر والمستقبل، بعكس الطرق التقليدية التي ترتكز على الماضي.

- وبالرغم من هذه المزايا إلا أن لهذه الطريقة عدة عيوب نبرز بعضها على النحو التالي^(٢٩):
- مهما كانت قدرة المشرف الإدارية، فإن هناك صعوبة إن لم تكن استحالة في قيادة وتوجيهه مرؤوسه وفقاً لطابع المشاركة والتعاون في العمل.
 - محاولة المرؤوس وضع الأهداف السهلة للتحقيق حتى يظهر بمظهر حسن عند مقابلته بالشرف بخصوص تقييم الإنجازات المحققة.
 - قد يعطي المرؤوس وزناً كبيراً للأهداف الكمية القابلة لقياس، مثل الأرباح والتكاليف والكفاءة، وانخفاض درجة الاهتمام بالأهداف النوعية الأخرى مثل الأهداف المتعلقة بالتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية ورفع الروح المعنوية ... وغيرها.
 - عدم توجيه المشرف الاهتمام الملائم لتقدير الإمكانيات المحتملة للترقية لوظائف أخرى جديدة ومختلفة، وذلك بسبب التركيز بصفة أولية على العناصر الموضوعية للأداء.
 - عناصر الوظيفة الحالية، لا تستطيع أن تعطي مؤشراً لنجاح الفرد في وظائف أخرى.

وبالرغم من هذه العيوب إلا أن هذه الطريقة تظهر نتائج أكثر دقة وموضوعية من نتائج التقييم التقليدية، أما عن نماذج تقييم الأداء فتمثل في :

أ) النموذج المغلق لتقييم الأداء:

ويرتبط هذا النموذج بالفکر الكلاسيكي، الذي ينظر إلى المؤسسة باعتبارها نظاماً مغلقاً لا يتأثر بالبيئة المحيطة، ويعتمد على اعتبارات متعددة، أهمها ما يلي^(٣٠):

- مبدأ الترشيد والمنطق . Rationality
- مبدأ الرجل الاقتصادي Man Economic
- مبدأ رجل الرفاهية Man Welfare

ومن الطرق التي تستخدم لتقييم الأداء وفق هذا النموذج، مايلي^(٣١):

- التقييم الاقتصادي للأداء . Evaluation Economic
- التقييم القانوني والتشريعي للأداء Evaluation Judicial
- تقييم القيم المتعارضة Evaluation Conflict Value

ومن عيوب هذا النموذج بالإضافة إلى إهمال هذا النموذج للمتغيرات والمؤثرات البيئية، فإننا نراه لا يأخذ المؤثرات السلوكية أيضا في الحسبان.

ب) النظام المفتوح لتقدير الأداء:

يستند على علاقة التأثير المتبادل بين المؤسسة والبيئة وعدم قدرة المؤسسة على تحديد جميع الأهداف والبدائل الممكنة، وأثر الجوانب السلوكية المرتبطة بالاتجاهات والإدراك والميول، على عملية التقييم^(٣٢).

ج) طريقة التقييم الذاتي:

وفيها يقوم الفرد المراد تقييمه بالتعليق على الأداء الخاص به في نموذج المعيار ما يجعله قد يقدم بعض الاقتراحات كتعديل وصف وظيفة، التدريب، التكوين... الذي يحتاج إليه مستقبلا حتى يتوصل إلى مستوى الأداء المتوقع والمسطرون من قبل إدارة المؤسسة، ولقد أصبح هذا الأسلوب الاتجاه المحبذ للمؤسسات خاصة حينما يكون ضمن نظام شامل للتقييم أي اعتماد طرق أخرى، وللإشارة لاعتماد هذه الطريقة لابد من توفر درجة عالية من الثقة بين الإدارة والعاملين في ظل مناخ تنظيمي جيد.

د) مقابلة تقييم الأداء:

تطلب كثير من المؤسسات أن يقوم الرؤساء بإجراء مقابلات تقييم أداء مع مرؤوسיהם وذلك لمناقشة نواحي الضعف والقوة فيهم، ونظرًا لأهمية هذه المقابلات فيجب التخطيط لها وإدارتها بكفاءة، فيبدأ الرئيس بعرض الجوانب الجيدة للموظف ثم الجوانب السيئة ويتيح الفرصة للمرؤوس لمناقشته، ويجب أن يفهم الرؤساء أن الهدف من المقابلة ليس اللوم للمرؤوس وتوبيخه وإنما تصحيح الأخطاء وتنمية قدراته ويجب أن يركز الرئيس في المقابلة على النتائج والأداء وليس لتجييه النقد لشخصية المرؤوس.

وتمثل مقابلة تقييم الأداء هامة من خلالها يمكن للرئيس أن^(٣٣):

- يعرف أكثر عن ظروف وملابسات الأداء.
- يتفهم أكثر دافع وتطلعات وحدود قدرات المرؤوس.
- يستثير ويجرب رغبة وحماس المرؤوس لتطوير الأداء وتنميته.
- ويتوقف هذا على الأسلوب الذي يتفاعل به الرئيس مع المرؤوس في هذه المقابلات.

ويتلخص دور الرئيس في مقابلة تقييم وتطوير الأداء في الأمور التالية:

ويمكن أن تلخصها في النقاط التالية^(٣٤):

أ) قبل المقابلة :

- الاتصال المستمر بالمرؤوس وتوجيهه وتزويده بمعلومات مرتبطة.
- التدرب على تقييم الأداء وتطوير مهارة ملاحظة السلوك.
- الإعداد الجيد وجمع المعلومات اللازمة للمقابلة.
- إعلام المرؤوس بمكان المقابلة وتشجيعه على الإعداد لها.

ب) أثناء المقابلة :

- التمهيد للقاء في بداية المقابلة وتشجيع مشاركة المرؤوس.
- الحكم على الأداء وليس على شخصية المرؤوس.
- تكرر الجوانب الإيجابية والسلبية في أداء المرؤوس، وإشراك المرؤوس في طرح هذه الجوانب.
- الإصغاء النشط لردود فعل المرؤوس ولرأيه ومقرراته.
- توفير مشاركة المرؤوس في التشخيص والاقتراح لسبل التحسين.
- وضع أهداف مستقبلية لتحسين الأداء بالاتفاق مع المرؤوس^(٣٥).

ج) بعد المقابلة :

- الاتصال المستمر بالمرؤوس ومساعدته ومعاونته في التغلب على العقبات وتزويده بمعلومات عن الأداء.
- تقييم التقدم نحو الأهداف دوريًا.
- ربط المكافآت والحوافز بمستوى الأداء^(٣٦).

وعلى الرغم من المزايا المتعددة لمقابلات تقييم الأداء بالنسبة لكل من الموظف والرئيس والمؤسسة إلا أن غالبية المديرين يقاومون مثل هذه المقابلات، ونظراً للمشكلات المتعددة التي قد تترتب على استخدامها. فقد أوضح التطبيق العملي لمقابلات الأداء وجود بعض العقبات التي تنشأ

عند إجراء المقابلة أو بعدها وتحد وبالتالي من تحقيق المزايا المتوقعة منها، ومن ابرز هذه العقارات ما يلي (٣٧) :

- **الموقف الداعي للمرؤوسين :** فعندما يوجه المدير بعض الملاحظات فإن المرؤوس ينظر إليها باعتبارها انتقاداً لأدائه، وهو ما يؤثر سلبياً على إدراكه للحاجات العليا مثل احترام الذات وتقدير الآخرين والثقة بالنفس.
- **مقابلة التقييم انتهاك لشخصية الفرد :** فيها يحتل الرئيس مركز القوة. ويبدو أشبه بمن يحاكم المرؤوس ويحكم على شخصيته، وفي ذلك تأثير سلبي على إدراكات العاملين لأهمية المقابلة، والنفع الذي قد يتحقق من ورائها، وفرص تحسين الأداء.
- **تمادي المشرف في انتقاد السمات الشخصية في المرؤوس :** وخاصة تلك التي تضليله منها. فمثلاً قد ينقد الرئيس أحد المرؤوسين الأكفاء بالعمل لعدم الابتسامة أو الظهور بمظهر انطوائي في العمل، ولما كانت هذه السمات غير مؤثرة على مستوى الأداء فإن انتقادها قد يثير نوعاً من الكراهية للعمل والتي تعكس في النهاية على انخفاض مستوى الأداء.
- **العاملين يعبرون عن رغبتهم في معرفة النتائج :** وخاصة التي حقوقها في أعمالهم كما يراها رؤسائهم، إلا أن مطلبهم الحقيقي هو الشعور بالأمان والتشجيع والرضا وهذا ما تفتقر إليه مقابلات التقييم.
- **يعتبر المرؤوس على تقدير رئيسه :** وقد يستطيع مهاجمته على نقه له. لكنه يدرك جيداً أن ذلك لن يكون في صالحه بسبب السلطة المخولة لرئيسه والتي تطي له الحق في توقيع الجزاء عليه. وعلى أية حال فإن المقابلة في هذه الحالة تصبح غير مجديّة لكلا الطرفين، فبالنسبة للمرؤوس نجد أنه إذا قبل توجيهات رئيسه، فإنه سوف يقبلها ظاهرياً دون أن يكون لها رد فعل ملموس، أما بالنسبة للرئيس فإنه يسيء تقدير هذا السلوك السلبي، ويعتقد أن مرؤوسه متفق معه تماماً، وفي كلا الحالتين يوجد تأثير سلبي على مستوى أداء العاملين (٣٨).

هذا وقد أعدت كثير من المداخل الحلول لهذه المشاكل حتى تصبح مقابلات تقييم الأداء وسيلة هامة لنعرف الرئيس على مشاكل مرؤوسه والحلول العلمية لها، وتتوقف هذه الحلول على ظروف كل موقف، وطبيعة الوظيفة، وطبيعة الشخص والأهداف المطلوب تحقيقها.

سادساً : مشكلات تقييم أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية :

طالما أن تقييم أداء العاملين يتم عن طريق الفرد، لذلك عادة ما يتعرض لعدد من الأخطاء أو أوجه الضعف، وبعض هذه الأخطاء يكون شائعاً في بعض طرق التقييم عن الأخرى. كما يتضح من مناقشتنا لهذه الأخطاء على الوجه التالي^(٣٩):

- **تأثير الهالة :** ومضمون هذا التأثير هو اتجاه معظم القائمين بإدارة الفرصة لإحدى خصائص التقدير أن تؤثر بدرجة كبيرة على باقي الخصائص الأخرى، وبالتالي على التقدير الكلي للكفاءة. وهناك الكثير من المشرفين الذين يميلون إلى إعطاء الفرد نفس التقدير الذي يعطى لكل العوامل، أي درجات متساوية لكل العوامل، وهذا يتم الحكم على كفاءة الشخص وفقاً لصفة أو خاصية واحدة والتي تشكل التقدير الكلي للكفاءة.
- **الميل للتسلسل أو التشدد :** يتجه بعض المشرفين إلى السخاء أو التشدد في تقديراتهم معنى ذلك أنهم يعطون تقديرات عالية أو منخفضة لمرؤوسيهم. إن ذلك يعتبر خطأ شائعاً بدرجة كبيرة في برنامج التقييم، الأمر الذي يقلل من قيمته وأهميته، ويمكن أن يكون سبباً في نشوء النزاعات الشخصية للفرد القائم بالتقدير. ويمكن التغلب على ذلك جزئياً من خلال عقد لقاءات أو اجتماعات أو حلقات تدريب للقائمين على التدريب. وبالتالي يمكن أن يتوصلاً إلى اتفاق عام حول ما هو متوقع بالفعل من مرؤوسيه.

- **الاتجاه الوسط في التقدير:** يعارض بعض القائمين أن يقيموا كفاءة مرؤوسيهم عند نهاية المقياس المدرج، فإذا كان المشرف يدرك جيداً أن سياسة الإدارة تملّى عليه تقييم كفاءة العاملين على فترات منتظمة، فإنه يميل غالباً إلى ناحية الوسط في التقدير غالباً ما يكون السبب في هذا الاتجاه نحو الوسط في تقييم الكفاءة راجعاً إلى نقص المعرفة بسلوك الأفراد الذين يتم تقييم كفاءاتهم، أو أنه غير مدرك لأداء بعض العاملين، أو عدم توافر

الوقت لوضع التقدير على أساس موضوعية سليمة، أو عدم اهتمامه بوضع تقدير سليم، وفي مثل هذه الحالات، فإنه يقوم بإعطاء تقدير متوسط لفاءة هؤلاء الأفراد متجاهلاً مدى تأثير ذلك التصرف على الهيكل الوظيفي للمشروع خاصة في المستقبل.

- **العلاقات الشخصية المتداخلة (التحيز):** شعور المشرف تجاه كل شخص من مرؤوسيه سواء كان ذلك الشعور باللواط أو الكره له تأثير كبير على تقديراته لأدائهم، ويظهر ذلك بوضوح في المواقف التي تكون فيها المقاييس الموضوعية للأداء غير متاحة أو من الصعب إعدادها.

وبالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى فشل تقييم أداء العاملين في المؤسسة التعليمية ولعل من أهمها ما يلي (٤٠) :

- نقص المعلومات المتوفّرة للمقيم عن الأداء الفعلي للشخص موضوع التقييم.
- غموض معايير تقييم الأداء.
- ضعف الاهتمام وعدم الجدية من قبل القائمين بالتقدير.
- قلة الاستعداد لمراجعة الأداء مع العاملين.
- التحيز السلبي أو الإيجابي بواسطة القائم بالتقدير.
- نقص المهارات والخبرات الازمة للممارسة الصحيحة للتقييم.
- قلة ثقفي العاملين لمعلومات مرتبطة مستمرة حول أدائهم.
- قلة كفاية الموارد الازمة لتدعم عملية التقييم أو نتائجها.
- محدودية المناقشات والحوار حول الأداء مع العاملين.
- استخدام لغة غامضة أو تعبيرات غير دقيقة في عملية التقييم.

ولقد أدرك الخبراء في مجال تقويم الأداء أن عملية تقويم الأداء عرضة للخطأ، ويمكن أن يحدث الخطأ حينما يعجز المشرف عن ملاحظة الأداء بطريقة سليمة، أو حينما تعجز ذاكرته عن استرجاع الأداء في وقت لاحق. ويمكن أن يقع الخطأ في مرحلة متأخرة - أيضاً - عندما يتم عرض أو شرح جوانب الأداء المراد تقويمها للمقوم بصورة غير سليمة أو غير واضحة. وعلى

ضوء ذلك يمكن أن يعبر "الأداء الجيد" بالنسبة لأحد المشرفين عن الدرجة التوعية للمنتج، فيما يعني الكمية المنتجة بالنسبة لأخر، والاتضباط بالنسبة لثالث. كما يمكن أن يتسلل الخطأ في عملية التقييم حينما تتم مقارنة بيانات الأداء التي يتم استرجاعها مع أي معايير المقوم، ومن الممكن أن تكون للاعتبارات الخارجية تأثيرها على التقديرات النهائية للأداء، ويمكن مواجهة هذه المشكلات عبر السبل التالية^(٤):

إن أفضل طريقة لمواجهة مشاكل تقييم الأداء وقليل أثارها السلبية هو إعداد أو وضع معايير لتقييم الأداء، مع إبلاغ القائمين بالتقييم بتلك المعايير وتدريبهم على استخدامها، ويمكن التقييم بذلك من خلال إعداد أمثلة للأداء الذي يمكن أن يقوم به العامل ثم تقديمها إلى المشرفين سواء أكانت بطريقة مكتوبة، أم باستخدام أفلام الفيديو، ثم يطلب من المشرفين إعداد تقييم لتلك الأمثلة فالحكم عليها، وبعد قيام المشرفين بتقييم العاملين، يتم إخبارهم بما كان يجب أن يكون عليه تقييمهم للأداء، مع مناقشة كل عنصر من عناصر تقييم الأداء مع المشرفين، وتتمثل بنود تكاليف تقييم الأداء فيما يلي^(٤):

- تكلفة تصميم قوائم الأداء.
- تكلفة برامج الكمبيوتر الخاصة بتقييم الأداء تكلفة الإشراف على تقييم الأداء.
- تكلفة مراجعة تقديرات تقييم الأداء.
- تكلفة لجان التظلم من التقييم.
- تكلفة حفظ تقديرات التقييم في الملفات.
- تكلفة الوقت المنفق بواسطة المديرين التنفيذيين لتقييم موظفيهم.
- أما العائد من تلك الوظيفة، فهو غير مباشر ويمكن أن يساعد في أداء وظائف أخرى كالتدريب وتحطيط المسار الوظيفي.



مراجع البحث

- (١) محمد على أبو عمارة : الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، دار الخوارزمي للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٢.
- (٢) سالم حسن الأسمري : تقدير الأداء، مجلة الإدارة العامة، ع ٥٠، مج ٥٠، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٨ ، ص من ١١٢-١١١.
- (٣) أحمد حمد الحمود : تقدير الأداء الوظيفي : الطرق، والمعوقات والبدائل، مجلة الإدارة العامة، ع ٣٠، مج ٤، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٦.
- (٤) محمد طعامة : اتجاهات موظفي الحكومة نحو تقدير الأداء في نظام الخدمة المدنية في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، ع ٣، مج ١، جامعة اليرموك، ٢٠١٤ ، ص من ٢٤٦-٢٤٧.
- (٥) تحسين طراونة : تقدير الأداء والوصف الوظيفي، مجلة مؤتة للبحوث، ع ٣، مج ٢، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١١ ، ص من ١٢٥-١٢٦.
- (٦) مؤمن خلف عبد الواحد : أساليب تقدير الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ ، ص من ٢٤٣-٢٤٤.
- (٧) كامل المغربي وأخرون : أساسيات في الإدارة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ ، ص من ٢٧٦-٢٧٧.
- (٨) تامر منوح المطيري : دور القيادات التنفيذية في التقويم والتغلب على معوقات تقدير أداء العاملين، مجلة الإدارة العامة، ع ٨٠، مج ٣، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠١٣ ، ص من ١٧٦-١٧٧.
- (٩) وليد عبد اللطيف هوانة : تقدير الأداء بين الذاتية والموضوعية، مجلة الإدارة العامة، ع ٤٩، مج ٣، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠١٦ ، ص من ١٩٤-١٩٥.
- (10) Vinita Duraisingam : Performance Appraisal, Australian National Research, Australia, 2005, PP. 213-214.

- (١١) سعاد برنوطي : إدارة الموارد البشرية، دار الرائد، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١
ص ص ١١٢-١١٣.
- (١٢) جيراد جريشنج : إدارة السلوك في المنظمات، ترجمة د. رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ
لنشر الرياض، السعودية، ٢٠٠٥، ص ص ١٢٥-١٢٦.
- (١٣) على رياحة : إدارة الموارد البشرية، تخصص نظم المعلومات الإدارية، ط١، دار صفاء
النشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ص ١٤٧-١٤٨.
- (١٤) Enhancing Moskov : Detective Control Through Performance Reporting, U.S.A 2008, PP. 232-233.
- (١٥) محمد ماهر الصواف : تقييم الأداء الوظيفي : دراسة مقارنة للنماذج والتقارير المستخدمة
بالمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، ع ٧٦، ٢٠٠٢،
ص ص ٧-٣٩.
- (١٦) تحسين الطراونة : تقييم الأداء والوصف الوظيفي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٧،
ع ٤، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠٠٢، ص ص ١٣١-١٣٢.
- (١٧) محمد طعامة : اتجاهات موظفي الحكومة نحو تقييم الأداء في نظام الخدمة المدنية في
الأردن، مجلة أبحاث البرموك، "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، مج ١٠، ع ٣، جامعة
البرموك، عمان، ٢٠٠٤، ص ص ٢٧٧-٣٠٨.
- (١٨) سلامه طناش، موسى اللوزي : تقييم نموذج الأداء الوظيفي في المؤسسات الحكومية
الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، مج ٢٢، ع ٦، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥، ص
ص ٢٥٧-٢٥٨.
- (١٩) عواد الظفيري : استخدامات تقييم أداء العاملين، مقارنة الرؤساء بالمرؤوسين في بيئة العمل
ال الكويتية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع ١، جامعة الكويت، ٢٠٠٢،
ص ص ١٨٣-١٨٤.

- (٢٠) لينا المحتب، مروان جلعود : العوامل المؤثرة في تطوير أداء موظفي البنوك وعلاقتها بالرضى الوظيفي، مجلة الاقتصاد والإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، مج ١٩، ع ٢، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٤، ص ص ٨٥-١١٢.
- (٢١) يوسف درويش : إدراك العاملين لنظام تقويم الأداء وعلاقته ببعض العوامل الشخصية والتطبيقية، مجلة الإدارة العامة، مج ٤٠، ع ٣، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٠، ص ص ٥٧٥-٦٠٧.
- (٢٢) عماد عدون : واقع تقييم أداء العاملين في مراكز التدريب المهني في محافظات غزة من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦، ص ص ٢٢١-٢٢٢.
- (٢٣) عبد الله الغامدي : تقويم أداء موظفي الاستقبال في المستشفيات العسكرية - دراسة تطبيقية على المستشفى العسكري بالرياض بالسعودية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠، ص ص ١٥٥-١٥٦.
- (٢٤) سامي جمال الدين : الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ١٢٢-١٢٣.
- (٢٥) مباركى صبرين : دور إدارة الأداء البشري في تحقيق الرضا الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد خضراء بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ص ١٤٤-١٤٥.
- (٢٦) نصر الله حنا : إدارة الموارد البشرية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.
- (٢٧) رحاب شبير : واقع إدارة الموارد البشرية في المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٤، ص ص ٨٦-٨٧.

- (٢٨) نائلة اللولو : تقييم أداء العاملين، دار الفارابي للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، ٢٠١٤، ص ص ١١٥-١١٦.
- (٢٩) فاروق أبو جديع : إدارة الأداء، دار الكتاب السوري، دمشق، ٢٠١٠، ص ص ١٦٥-١٦٦.
- (٣٠) إيناس فؤاد : تقييم الأداء وعلاقته بالرضا الوظيفي، مكتبة جامعة أم القرى، الرياض، ٢٠٠٨، ص ص ١١٨-١١٩.
- (٣١) سالم تيسير : الرضا الوظيفي وتقييم الأداء، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.
- (٣٢) نداء محمد الصوص : السلوك الوظيفي والأداء، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ٢٠١٣، ص ص ٣١٢-٣١٣.
- (٣٣) سيف صالح علي : أثر العوامل الوظيفية والشخصية على الرضا الوظيفي وكفاءة الأداء، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٦، ص ص ١٧٦-١٧٧.
- (٣٤) نعمه الكعبي، مؤيد السمرائي : إدارة الأفراد - مدخل تطبيقي، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ص ١٣٦-١٣٧.
- (٣٥) خالد الهيتى : إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ص ١٧٥-١٧٦.
- (٣٦) جيرالد جرينبر : إدارة السلوك في المنظمات، ترجمة رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٥، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.
- (٣٧) داود شفيوعة : أنظمة تقويم الأداء، المركز العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ١٩٧-١٩٦.
- (٣٨) عبد المجيد السيد : السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٣٩) ماهر محمد الصواف : تقويم الأداء الوظيفي، مجلة الإدارة العامة، ع ٧٦، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٤٠) Irwin Eriksson : Other – Regarding Preference and Performance Pay An Experiment on Incentives and Sorting, No. 1191, London, 2014, PP. 182-183.

(٤١) نادر أحمد أبو شيخة : إدارة الموارد البشرية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٢٨-١٢٩.

(٤٢) راوية حسن : إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٢٠٦-٢٠٧.